

## أثر الشراكة الأورو-متوسطية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 1980-2018.

*The impact of the Euro-Mediterranean partnership on the flow of foreign direct investment in Algeria during the period 1980-2018.*

د. فرحول ميلود، جامعة خميس مليانة، [miloud.ferhoul@univ-dbkm.dz](mailto:miloud.ferhoul@univ-dbkm.dz)

د. بوكدر يوسف، جامعة خميس مليانة، [y.boukedroune@univ-dbkm.dz](mailto:y.boukedroune@univ-dbkm.dz)

تاريخ الاستلام: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2020/12/25 تاريخ النشر: 2023/06/10

**ملخص:** تهتم هذه الدراسة بتحديد أثر الشراكة الأورو-متوسطية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، هذا وارتأينا تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL بعدما أن تبين أنه النموذج الأمثل لتقدير أثر الانفتاح التجاري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، إذ خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية عكسية بعيدة المدى بين مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة والتي توضح عدم استفادة الجزائر من الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

**الكلمات المفتاحية:** الشراكة الأورو-جزائرية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ نموذج ARDL.

**تصنيف JEL:** C32، F43، O40.

**Abstract:** This study is concerned with determining the impact of the Euro-Mediterranean partnership on the flow of FDI in Algeria, by relying on the statistical method represented in estimating the autoregressive model with distributed time gaps (ARDL), after it was found that it is the optimal model for estimating the impact of the trade openness variable and the explanatory variables. And the other study in the study on the variable flow of FDI in Algeria during the period 1980-2018, partnership agreement with the European Union.

**keyword:** Euro-Algerian partnership; FDI; ARDL model.

**JEL classification code :** C32, F43, O40.

المؤلف المرسل: د. فرحول ميلود،

الإيميل: [miloud.ferhoul@univ-dbkm.dz](mailto:miloud.ferhoul@univ-dbkm.dz)

## 1. مقدمة:

تتجه التوجهات العالمية المعاصرة نحو التكتلات الاقتصادية واتفاقيات الشراكة، هذه الأخيرة التي جاءت نتاج تطورات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية متسارعة عاشها العالم في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ بقيت المؤسسات الدولية الثلاث التي يركز عليها النظام الاقتصادي العالمي تدعو إلى ضرورة الالتزام كلياً بمبادئ العولمة الاقتصادية وما تمخض عنها من تحرير للأسعار وكذا تحرير للمبادلات التجارية وتحرير أسعار الصرف، كل هذا ساهم في ارتفاع معدلات التجارة الدولية إلى أوجها خلال عقد التسعينات كما ساهم ذلك في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الدول لاسيما منها الناشئة، إذ تعتبر تجربة دول جنوب شرق آسيا من التجارب الرائدة التي وضحت أهمية الانفتاح الاقتصادي وأثره على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما تعلق الأمر بالمعارف والخبرات الأجنبية.

هذا وتعتبر الجزائر من بين أهم الدول النامية التي لم تستطع البقاء بمنأى عن ما يحدث في الاقتصاد العالمي، خاصة وأنها فشلت في تحقيق أهدافها الاقتصادية خلال مسار تنموي دام لأكثر من ربع قرن من التسيير الاشتراكي، حيث كشفت الأزمة البترولية لسنة 1986 عن مدى هشاشة الآلة الإنتاجية المحلية من جهة وعن مدى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات من جهة أخرى، كما أن تفاقم أزمة الدين الخارجي مع مطلع عقد الثمانينات وارتفاع معدلات الفائدة عنه زاد من حدة الوضع لتعيش الجزائر تلك الفترة اختلالات مالية اقتصادية صعبة جداً، الأمر الذي دفع بها للإسراع في إيجاد مخرج لتلك الأزمات من خلال توجيهها لطلب يد المساعدة من المؤسسات الدولية، هذه الأخيرة التي وافقت على أن تمنح الجزائر يد العون شريطة أن تلتزم الحكومة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتي تمخضت عن ما يعرف باتفاقيات الاستعداد الائتماني، إذ التزمت الجزائر خلالها بمبادئ الليبرالية كاملة وأبدت نيتها اتجاه الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال تقديمها مذكرة الانضمام للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT، كما أنها واصلت مساعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال عقدها للكثير من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في ذات البعد الاقتصادي، ولعل اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية يعتبر من أبرزها، هذا الاتفاق الذي كانت تسعى من خلاله الجزائر لإحداث صدمة نوعية في منظومتها القطاعية الاقتصادية خاصة من خلال حركة رؤوس الأموال الدولية وما يرافقها من تدفق في الاستثمارات والخبرات الأجنبية نحو الداخل، ولما لذلك من آثار إيجابية تسمح بإحداث الإقلاع الاقتصادي خاصة في القطاعات الراكدة، على ضوء ما سلف

ذكره تبرز لنا معالم إشكالية دراستنا والتي يمكن بلورتها من خلال طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى تأثير اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية للدراسة: في إطار لتدرج السليم للإجابة على إشكالية دراستنا ارتأينا إرفاق هذا التساؤل الجوهري جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- هل يسمح عقد الشراكات الاقتصادية المتعددة الأطراف الرفع من معدلات الانفتاح التجاري؟ وما أثر ذلك على الأداء الاقتصادي لهذه الدول؟

- كيف تساهم الشراكة الأورو-متوسطية في دعم الأداء الاقتصادي للدول محل هذه الاتفاقية متعددة الأطراف؟

- ما أثر مؤشر الانفتاح التجاري على مؤشر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1980-2018؟

فرضيات الدراسة: من أجل التوصل إلى إجابات سليمة وحلول علمية للتساؤلات المطروحة تسعى هذه الدراسة لاختبار صحة الفرضيات التالية:

- الشراكة الأورو-متوسطية تؤدي إلى الانفتاح التجاري كما أنها تسمح بتحسين مستوى الأداء الاقتصادي للدول.

- قد يساهم اتفاق الشراكة في التأثير على حجم السوق الداخلي إيجابا وحتى على تنافسية المؤسسات المحلية وذلك من خلال انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج نحو الداخل.

- نفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى البعيد.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن حصر جزء منها فيما يلي:

- تسعى الدراسة إلى دراسة مدى ملائمة أهداف ومضمون اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية مع الأوضاع الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري وكيف يساهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تحديد وقياس أثر اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

نموذج الدراسة: شملت هذه الدراسة ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

-التأصيل النظري لاتفاق الشراكة الأورو-متوسطية.

-تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقته باتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

- قياس أثر اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### الدراسات السابقة:

- (Abdellaoui & chahed, 2018, p208-228) تسلط هذه الدراسة الضوء على أثر الشراكة الأورو-متوسطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث اعتمدت الدراسة على منهجية إحصائية تسمح بقياس أثر كل من الشراكة الأورو-متوسطية كمتغير نوعي ومتغير الانفتاح التجاري الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1985-2015، وقد خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري وكذا الشراكة الأورو-متوسطية تعتبر المتغيرات الأكثر تأثيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة محل الدراسة.

- (Moussaoui & Nasser, 2020, p20-40) ركزت هذه الدراسة على تحديد أهمية العلاقات الدولية للاقتصاد الوطني، متمثلة في علاقة الشراكة الأورو-جزائرية وأثرها على زيادة تدفق واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر خلال الفترة ما بين 2002-2015، إذ أنه الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه تحديات العولمة، أصبح الاندماج في المحيط العالمي أمرا حتميا، وهو ما أجبر كل دولة تجد لها مسارا جديدا لإعادة تنظيم اقتصادياتها والاندماج ضمن البيئة الدولية الجديدة لفرض وجودها، واستبعاد إمكانية تحولها إلى سوق للاستهلاك وتصريف منتجات الأجانب، هذا وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الشراكة الأورو-جزائرية ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحسين المناخ الاستثماري، نتيجة التحسن في المؤشرات الاقتصادية (انخفاض معدلات البطالة، ارتفاع معدل الطلب الداخلي، تناقص المديونية وغيرها).

- (Lasnoui & Mimoune, 2018, p37-51) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الشراكة الأورو-متوسطية، خاصة الأورو-جزائرية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 1993-2016، لما له من أهمية في رفع ودفع عجلة التنمية لاقتصاديات الدول المضيفة، كما يعتبر الاختيار الأمثل لمعالجة الاختلالات في التوازنات المالية، خاصة للجزائر في هذه المرحلة التي يمر بها الاقتصاد في ظل انخفاض أسعار البترول، توصلت الدراسة إلى أنه يمكن للشراكة الأورو-جزائرية أن تؤثر في جذب FDI في ظل انخفاض أسعار البترول بزيادة تدفقه إيجابا.

## 2. التأسيس النظري لاتفاق الشراكة الأورو-متوسطية:

لقد أدت موجة التغيرات الاقتصادية الراهنة وبروز العولمة لاسيما في ظل الانفتاح الاقتصادي إلى ظهور التكتلات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، فالتتمعن جيدا في ديناميكية النظام الاقتصادي العالمي الجديد يلاحظ بأن العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة تميز بتنامي في عدد الاتفاقيات التجارية التي أخطرت بها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، حيث بلغ عدد الاتفاقيات التجارية في عام 1990 على المستوى الدولي 20 اتفاقا لينتقل إلى 86 اتفاق في عام 2001، ليصل حتى نهاية سنة 2018 إلى حوالي 187 اتفاق (Kaki, 2013, p45) .

### 1.2. مفهوم اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية:

بداية تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الشراكة بين الدول هو من أبرز المفاهيم الجيو-إستراتيجية الحديثة والتي تشير إلى شكل من أشكال التعاون ونوع مهم من أنواع التقارب بين الدول في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي (Abdessalem, 2013, p71)، إذ تزامن ظهور هذا المصطلح مع بروز آثار العولمة بأبعادها المختلفة على المجتمع الدولي، فقد تتحد بعض الدول فيما بينها عن طريق إبرام عقود للشراكة في مجالات عدة من خلال رسمها لسياسة تسمح بتحقيق درجة عالية من التكامل، تهدف إلى الاستغلال

المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق المصالح المشتركة فيما بينها (AL djabouri & Redjal, 2014, p123)

هذا ويعتبر مفهوم الشراكة الأورو-متوسطية من المفاهيم التي رافقت بروز التكتلات الاقتصادية إذ يشير إلى مضمون أهم المعاهدات الاقتصادية التي ربطت الطرف الأوروبي بالدول المتوسطية، وقد تجسد ذلك من خلال عقد "مؤتمر برشلونة" بتاريخ 27-28 نوفمبر سنة 1995 بإسبانيا (Benslimene F. 2006, p29)، إذ خلص المؤتمر إلى الإعلان عن ميثاق برشلونة والذي يعتبر الحجر الأساس الذي تركز عليه الشراكة الأورو-متوسطية.

## 2.2. تقديم الشراكة الأورو-جزائرية:

اكتسب موضوع الشراكة الأوروبية الجزائرية مكانة هامة ضمن أجندة أعمال كلا الطرفين، ولقد اتضح ذلك من خلال ما برمجته الطرفين من مفاوضات دامت لأكثر من نصف قرن، حيث اهتم الاتحاد الأوروبي كثيرا بمسألة الشراكة مع دول الحوض المتوسطي بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الروابط التاريخية بين الطرفين، كما أن الاتحاد الأوروبي يعي جيدا مكانة الجزائر في المنطقة العربية الكبرى تحديدا ضمن دول المغرب العربي (Torre & Kelly, 1992, p8)، كما تمثل أهم الاقتصاديات النامية ضمن منطقة الساحل الشمالي الإفريقي لتمثل بوابة للقارة السمراء وسوقا رائجة يفوق عدد المستهلكين فيها 40 مليون، كل هذه الظروف وأخرى ساهمت وسهلت تجسيد اتفاق الشراكة بين الطرفين.

استطاعت الجزائر أن تفتح باب التفاوض مع الطرف الأوروبي سنة 1997 لمنح العلاقة الموجودة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بعدا جديدا، هذا وقد استمرت المفاوضات واللقاءات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل الجولات التابعة لميثاق برشلونة، وبعد حضور 17 جولة تم الاتفاق بين الطرفين على مضمون الاتفاقية لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/19 بـ "بروكسل"، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي

في 2002/04/22 بـ"الونسيا" في "اسبانيا"، هذا ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

### 3. تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقته باتفاق الشراكة الأورو-جزائرية:

الجزائر على غرار الدول النامية لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا في ظل تزايد انفتاحها على الاقتصاد العالمي وفيما يلي سنوضح ذلك.

#### 1.3. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تبنت الحكومة الجزائرية الكثير من الإصلاحات الاقتصادية ضمن برامجها التنموية المختلفة رغبة منها جذب أكبر قدر ممكن من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجم التدفقات بقي هامشي بالمقارنة مع بعض الدول النامية المجاورة والجدول التالي يؤكد ذلك.

#### الجدول رقم 1: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإطلاع على الموقعين التاليين:

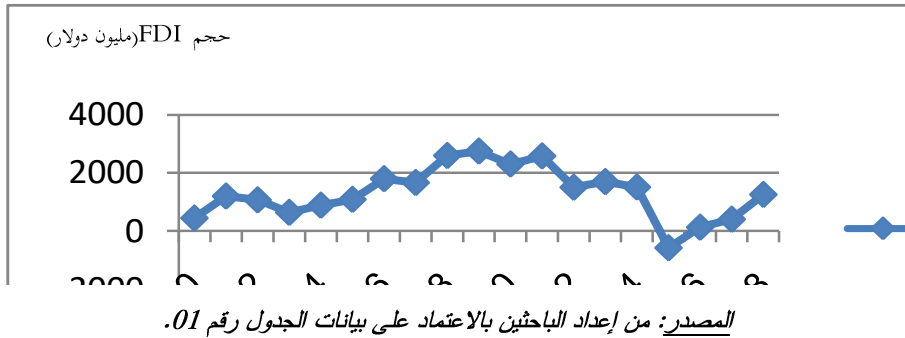
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2594	2746
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	2301	2580	1499	1693	1507	587-	122	398	1251	/

<https://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx>.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/>

الشكل رقم 01: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2018

2018



يعكس حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر صورة المناخ الاستثماري بالدرجة الأولى، كما أنه يوضح مدى هشاشة الاقتصاد الوطني المحلي وتبعيته المفرطة لقطاع المحروقات، حيث في الفترة التي تزدهر فيها أسعار المحروقات في سوق الطاقة الدولي فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرتفع تدفقها على المستوى المحلي من منطلق أن الجزائر تحاول أن تستغل هذه الأسعار المرتفعة ومن ثمة تمنح امتيازات جد معتبرة في مجال الصناعة المحروقاتية ولعل إحصائيات الجدول رقم 01 تؤكد ذلك، فقد لاحظنا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نحو الجزائر لم يفوق سقف 900 مليون دولار خلال الفترة ما بين (2000-2004) بالرغم من أن الحكومة خلال هذه الفترة طبقت العديد من الإصلاحات في مجال الاستثمار والتي تضمنها البرنامج التنموي PSRE برنامج دعم وإنعاش النمو الاقتصادي، لكن ريثما بدأت أسعار المحروقات (البترول) تتحسن في السوق الطاقوي الدولي فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفع بشكل هائل ليبلغ أوجه سنة 2008، سنة البحبوحة المالية والتي فاقت فيها أسعار البترول عتبة 100 دولار للبرميل، فمن خلال المبادرة لتجسيد الاستثمارات الانتهازية في مجال الطاقة الأحفورية كثفت الجزائر عقودها مع الشركات الدولية الرائدة في مجال التنقيب واستغلال



الطاقات الأحفورية، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الوارد سنة 2009 ما قيمته 2746 مليون دولار، مع العلم أن قطاع الصناعة البترولية كانت له أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت 55% (bin Aish & Al ghali, 2011, p63) ، أما الصناعات الأخرى فلم تتعدى نسبة الاستثمارات الأجنبية فيها نسبة 7% من إجمالي التدفق، في حين استحوذ قطاع السياحة على نسبة مهمة بلغت 19.65% من إجمالي التدفق، والباقي توزع بين القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة.

لاحظنا من خلال الجدول والشكل رقم 01 بأن حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة شرع في الانخفاض مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، حيث انخفض تماما سنة 2015 ليبلغ نسبة سلبية -587 مليون دولار وهذا راجع إلى الأزمة التي سجلها الاقتصاد الجزائري سنة 2014 نتيجة لانخفاض سعر البرميل في سوق الطاقة الدولي، وهو ما جعل الاستثمارات الأجنبية الناشطة محليا أغلبها تحاول تجميد نشاطاتها، حتى بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد شكلت قاعدة السيادية للاستثمار الوطني 49/51 والناجمة عن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 مشكلة كبيرة أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لتواصل الجزائر فيما بعد مساعيها في إطار تسهيل عملية التدفق من خلال النموذج الاقتصادي الحديث "الجزائر 2030"، وهو ما سمح بارتفاع حجم التدفق ليسجل قيمة 1251 مليون دولار سنة 2018.

### 2.3. تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية:

كان ولا يزال الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري التاريخي للجزائر، حيث بلغت المبادلات التجارية بين الطرفين نسبة 70% من التجارة الخارجية الجزائرية، في حين أن المعاملات التجارية لهذا الأخير مع الجزائر لا تمثل إلا نسبة 3% من مجمل مبادلاته التجارية، وهو ما يبرز تبعية الجزائر لهذا الطرف التجاري، والجدير بالذكر هنا أن

الجزائر كانت تضع في نيتها أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد والتأسيس لمنطقة التبادل الحر هي الدافع لتقوية الاقتصاد الوطني، إلا أن تحرير التجارة الخارجية والعمل على تفكيك مستويات مختلفة من الرسوم الجمركية كان لابد أن ترافقه إنتاجية محلية قوية أكثر تنافسية في المجال السلعي وحتى الخدمي، لكن للأسف بعد مرور خمس سنوات من اتفاق الشراكة فقد بقيت صادراتها تابعة للقطاع النفطي بنسبة 97% من إجمالي الصادرات السنوية، وعلى إثر ذلك باشرت الحكومة الجزائرية إجراءات إعادة التفاوض بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث خسرت الجزائر ما يفوق 2.5 مليار دولار من سنة 2005 إلى غاية سنة 2010، خلال تلك الفترة بقي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر جد محدود وموجه نحو قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، فبالرغم من أن الطرف الأوروبي كان يتغنى بأن هذا العقد من شأنه تسهيل تدفق المعارف والخبرات في شتى المجالات إلا أن أغلب الاستثمارات تركزت في المجال الطاقوي ولم تعتبر الجزائر أبداً كشريك تكنولوجي، وعليه فإنّ الجزائر أبدت استعدادها لمعاودة النظر في طريقة تنظيم معاملاتها التجارية مع الطرف الأوروبي خاصة فيما يخص عملية التفكيك الجمركي، وبذلك تم تأجيل إزالة الحواجز الجمركية لتعزيز حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأوروبية القوية والتي أبقت الصناعة المحلية تفنقر لأدنى شروط النجاح.

#### 4. قياس أثر اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

نسعى من خلال هذه الدراسة قياس أثر اتفاق الشراكة الأورو- المتوسطية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة ما بين 1980-2018.

#### 1.4. التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية:

من خلال اطلاعنا على الدراسات التي سبقتنا إلى تحديد أثر الشراكة الأورو-متوسطة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ارتأينا تحديد المتغيرات الأساسية لتقدير نموذج دراستنا القياسية، ولذلك اعتمدنا على المتغيرات التالية:

1.1.4. المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI هو المتغير التابع ضمن هذه الدراسة القياسية.

2.1.4. المتغيرات المستقلة: اعتمدنا على عدة متغيرات مستقلة ضمن نموذج دراستنا القياسية وكانت كما يلي:

أ- الانفتاح التجاري OPEN:

يعتبر المتغير المستقل الرئيسي ضمن نموذج الدراسة التقديرية، حيث يعبر عن هذا المتغير بمجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ب- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  $GDP_{pc}$ :

يعتبر هذا المتغير من أهم المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة في الدول (abderezzak & Al-Jubouri, 2014, p29) ، كما يعني ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسن القدرة المعيشية للمجتمع.

ج- سعر الصرف EXR:

قمنا بتضمين هذا المتغير في نموذج دراستنا القياسية كمتغير تفسيري أيضا، يسمح بإبراز أهمية هذا المؤشر في تفعيل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطة.

د- معدل التضخم INF:

قمنا بالاعتماد عليه كمتغير تفسيري أيضا ضمن دراستنا القياسية، خاصة وأنه من العوامل ذات الحساسية والتي جاءت في سياق التعاون الاقتصادي بين الطرفين.

## 2.4. توصيف النموذج:

إنّ غالب الدراسات التجريبية التي سبقتنا في قياس أثر اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمدت على النماذج الرياضية المتعددة، ولذلك يمكن كتابة نموذج دراستنا كما يلي:

$$FDI = C + \beta_1 INF + \beta_2 GDP_{pc} + \beta_3 EXR + \beta_4 OPEN + \varepsilon_t$$

حيث يمثل  $C$  الحد الثابت، كما تمثل كل من  $\beta_1$  و  $\beta_2$  و  $\beta_3$  و  $\beta_4$  معاملات المتغيرات المستقلة في دراستنا، والتي تعبر عن مدى استجابة المتغير التابع  $FDI$  للتغيرات الحاصلة في المتغيرات التفسيرية في النموذج على التوالي، هذا ويمثل  $\varepsilon_t$  حد الخطأ. وعليه يمكن كتابة النموذج في شكله اللوغارتمي كما يلي:

$$LFDI = C + \beta_1 LINF + \beta_2 LGDP_{pc} + \beta_3 LEXR + \beta_4 LOPEN + \varepsilon_t$$

## 3.4. دراسة استقلالية السلاسل الزمنية:

بما أننا اعتمدنا على بيانات سلاسل زمنية سنوية لـ 38 مشاهدة، فإنه من الضروري دراسة استقرارية هذه السلاسل من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة من خلال كل من اختبار "فيليس بيرون"  $PP$  واختبار "ديكي فولر المطور"  $ADF$ ، والجدول التالي يوضح نتائج الاستقرارية.

## الجدول رقم 03: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

اختبار مع ثابت واتجاه				رتبة التكامل	متغيرات الدراسة
الفروق الأولى 1st		المستوى Level			
-2.961	$t_{cal}$	1.200	$t_{cal}$	I(1)	LFDI
-1.933	$t_{tab}$	-1.864	$t_{tab}$		
0.0041	Prob	0.9771	Prob		
/		-3.743	$t_{cal}$	I(0)	LINF
		-2.839	$t_{tab}$		
		0.0141	Prob		
-3.915	$t_{cal}$	1.547	$t_{cal}$	I(1)	LGDP <sub>PC</sub>
-1.903	$t_{tab}$	-1.949	$t_{tab}$		
0.0023	Prob	0.9763	Prob		
-3.173	$t_{cal}$	1.566	$t_{cal}$	I(1)	LEXR
-1.951	$t_{tab}$	-1.951	$t_{tab}$		
0.0086	Prob	0.9738	Prob		
-4.2155	$t_{cal}$	-0.122	$t_{cal}$	I(1)	LOPEN
-1.963	$t_{tab}$	-1.874	$t_{tab}$		
0.0001	Prob	0.6819	Prob		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9. - مستوى معنوية 5%-

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 03 وحسب فرضيات اختبار جذر الوحدة فإن السلسلة الزمنية الممثلة لمتغير التضخم LINF مستقرة في المستوى  $I(0)$ ، بينما استقرت السلاسل الزمنية الأخرى والممثلة للمتغيرات التالية (LFDI، LGDP<sub>PC</sub>، LEXR، LOPEN) في الفروق الأولى ( $I^{ST}Difference$ ) أي في المستوى  $I(1)$ ، وعليه وبما أن السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة وبما أنها تباينت في الاستقرار بين المستوى  $I(0)$  والفروق الأولى  $I(1)$ ، وبالرجوع إلى فرضية Pesarane and al فإن النموذج الأمثل لتقدير آثار الأجل القصير والأجل الطويل هو نموذج الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

## 4.4. التقدير الأولي باستعمال نموذج ARDL:

يمكن توضيح نتائج التقدير الأولي باستعمال نموذج الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في الجدول التالي من خلال الاعتماد على برنامج Eviews 09.

الجدول رقم 04: نتائج التقدير الأولى باستعمال نموذج ARDL

Test Equation:				
Dependent Variable: D(LFDI)				
Method: Least Squares				
Date: 16/12/19 Time: 15:51				
Sample: 1980 2018				
Included observations: 38				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0046	3.739999	0.147113	0.550201	D(LFDI(-1))
0.4251	-0.835440	0.147036	-0.122840	D(LINF)
0.0134	-3.089438	0.131811	-0.404587	D(LINF(-1))
0.0100	3.251154	0.135204	0.439570	D(LINF(-2))
0.0001	6.841770	0.022316	0.152684	D(LGDPDP)
0.0116	-1.55693	0.035287	-0.199716	D(LGDPDP(-1))
0.1371	-1.632043	0.044970	-0.073393	D(LGDPDP(-2))
0.2397	1.258999	0.027728	0.034908	D(LGDPDP(-3))
0.8719	0.165949	0.023077	-0.003830	D(LEXR)
0.1622	-1.522405	0.022732	-0.034607	D(LEXR(-1))
0.0063	-3.368747	0.016425	-0.055332	D(LEXR(-2))
0.0010	-4.764575	0.015448	-0.073607	D(LEXR(-3))
0.2499	1.229985	0.019528	0.024020	D(LOPEN)
0.2637	1.192121	0.045863	0.054674	D(LOPEN(-1))
0.2515	1.225480	0.031368	0.038441	D(LOPEN(-2))
0.0543	3.781409	0.026336	0.098210	D(LOPEN(-3))
0.0014	4.562309	0.274774	1.253606	C
0.0663	-2.089321	0.087652	-0.183132	LINF(-1)
0.0006	5.209896	0.064476	0.335916	LGDPDP(-1)
0.1196	1.719586	0.025626	0.044066	LEXR(-1)
0.0917	-1.887763	0.047678	-0.090006	LOPEN(-1)
0.0003	-5.623603	0.177916	-1.000527	LFDI(-1)
0.002940	Mean dependent var		0.981996	R-squared
0.011103	S.D. dependent var		0.939865	Adjusted R-squared
-8.793818	Akaike info criterion		0.002720	S.E. of regression
-7.776150	Schwarz criterion		6.66E-06	Sum squared resid
-8.462884	Hannan-Quinn criter.		158.3042	Log likelihood
3.112658	Durbin-Watson stat		23.37508	F-statistic
			0.000018	Prob(F-statistic)

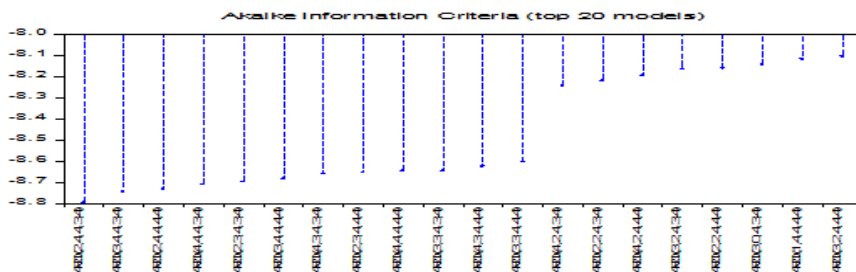
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 09

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5%، كما نلاحظ أن معامل الارتباط قوي جدا بلغ حوالي 98%.

#### 5.4. تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM):

قبل تقدير النموذج المذكور، يجب علينا في البداية تحديد درجة الإبطاء المثلى بالنسبة لكل متغير في النموذج، هذا وتوصلنا إلى أن درجة التأخير المثلى للنموذج هي ARDL(2,3,4,4,4)، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 02: درجة التأخير المثلى للنموذج حسب معيار Akaike



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

6.4. اختبار جودة النموذج إحصائياً: قبل اعتماد هذا النموذج في تقدير نتائج الأجل القصير والأجل الطويل يتوجب علينا الوقوف على جودته من الناحية الإحصائية، وقد يكون ذلك من خلال الاعتماد اختبار تشخيص البواقي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 05: نتائج اختبارات تشخيص البواقي.

نوع الاختبار	فرضية العدم	إحصائيات الاختبار	القيمة الاحتمالية
JARQUE-BERA	البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.	$\chi^2 = 2.13$	$0.34 > 0.05$
Autorégressif Condition	تجانس حد الخطأ (عدم ثبات	$\chi^2 = 1.777$	$0.183 > 0.05$
Heteroskedasticity	تباين الخطأ).		
Ramsey reset Test	ملائمة صياغة النموذج.	F-Statistic = 0.079	$0.785 > 0.05$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن النموذج ذو جودة إحصائية عالية خاصة وأنّ اختبار **J-B** أكد أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما أكد اختبار **ARCH** أنّ هناك تجانس في حد الخطأ، هذا وقد أسلف اختبار **Ramsey rest Test** عن وجود ملائمة في صياغة النموذج، كل هذه الاختبارات نتائجها تؤكد بأن النموذج المقدر ذو جودة إحصائية عالية.

#### 7.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds Test:

نسعى من خلال هذه الخطوة البحث عن أشعة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، هذا ويعتبر اختبار الحدود من أبرز الاختبارات المستخدمة في دراسة التزامن المشترك.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bound Test

ARDL Bounds Test		
Date: 15/12/19 Time: 16:04		
Sample: 1980 2018		
Included observations: 38		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
K	Value	Test Statistic
4	10.07129	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.52	2.41	10%
4.01	2.96	5%
4.49	3.57	2.5%
5.06	3.23	1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 *Views*. -  $k$  هو عدد المتغيرات المستقلة في النموذج-

يبين من الجدول رقم 06 أن القيمة المحسوبة لـ **F-Statistic** والتي قدرت بـ: 10.071 هي أعلى من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%، ومن هنا نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمتغيرات المفسر له في النموذج.

#### 8.4. تقدير نموذج EUCM-ARDL في الأجل القصير والطويل:

من خلال هذه الخطوة سنقوم بتقدير نموذج الأجل القصير والأجل الطويل بواسطة نموذج  $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4)$ ، والجدول التالي يوضح ذلك:



## الجدول رقم 07: نتائج تقدير نموذج EUCM-ARDL في المدى الطويل.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LFDI				
Selected Model: ARDL(2, 3, 4, 4)				
Date: 15/12/19 Time: 16:02				
Sample: 1980 2018				
Included observations: 38				
Cointegrating Form				
Cointeq = LFDI - (-0.1830*LINF + 0.3357*LGDP <sub>PC</sub> + 0.0440*LEXR -0.0900				
*LOPEN + 1.2529)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0744	-2.017715	0.090714	-0.183036	LINF
0.0000	9.710609	0.034574	0.335738	LGDP <sub>PC</sub>
0.1360	1.637343	0.026899	0.044043	LEXR
0.0808	-1.966386	0.045748	-0.089958	LOPEN
0.0011	4.738943	0.264393	1.252946	C

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

نلاحظ كذلك من خلال الجدول رقم 07 أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% و 10% وأن نتائج الأجل القصير والأجل الطويل متشابهة من حيث الإشارة. بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج EUCM-ARDL فإن معادلة المدى الطويل لنموذج الدراسة تأخذ الصيغة التالية:

$$LFDI = 1.25 - 0.1830 LINF + 0.3357 LGDP_{PC} + 0.0440 LEXR - 0.090 LOPE$$

## 9.4. تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية:

- تبين نتائج التقدير أن هناك أثر معنوي وسلبي لمتغير الانفتاح التجاري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا ما يدل بأنه توجد علاقة عكسية بين هذين المتغيرين، حيث أن انخفاض معدل OPEN بنسبة 1% سيساهم في الرفع من تدفق FDI للجزائر بنسبة 0.09%، وهي نتيجة تتوافق مع مضمون النظريات الحديثة التي توضح الآثار السلبية الناتجة عن التزام الدول النامية بسياسة الانفتاح التجاري إذ تجعل هذه الدول

غير قادرة للاستفادة من مزايا هذا التحرير كما أنها تدخل ضمن حلقة اللأ تكافئ في المبادلات.

- توصلنا كذلك من خلال نتائج التقدير بأنه هناك أثر سلبي لمتغير معدل التضخم على متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهو ما يوضح العلاقة العكسية بين المتغيرين على المدى البعيد، بحيث أنّ انخفاض معدل INF في الجزائر بنسبة 1% سيساهم في الرفع من معدل تدفق FDI بنسبة 0.18%، وهذا ما يتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية، حيث أنّ انخفاض معدل التضخم يساهم في تحسن مستوى الرفاه الفردي وهو ما يحرك عملية الاستهلاك ومن ثمة توسيع حجم السوق المحلية، لتظهر الحاجة لدى الدول النامية إلى تدفق الاستثمار الأجنبي للرفع من استغلال الموارد المتوفرة بتكاليف نسبية لديها.

- تبين نتائج التقدير بأنه هناك أثر إيجابي ومعنوي لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومعدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنّ ارتفاع  $GDP_{PC}$  بنسبة 1% سيساهم في الرفع من معدل تدفق FDI بنسبة 0.33%، هذه النتيجة تتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية، إذ يعتبر النمو الاقتصادي وارتفاع معدلاته من المحددات الإيجابية لتدفق FDI في أي دولة، كما يعكس الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري.

- توصلنا كذلك من خلال نتائج التقدير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمتغير سعر الصرف في الجزائر على متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنّ ارتفاع معدل EXR بنسبة 1% يساهم في الرفع من معدل تدفق FDI بنسبة 0.044% وهذه النتيجة هي تتعارض مع مضمون النظرية الاقتصادية، لكن حسب الواقع الاقتصادي الجزائري هي جد مقبولة بحيث أنّ الخبراء في مجال الاقتصاد يلحّون دائما على تضيق الفجوة بين أسعار

الصرف الاسمية والحقيقية، فهذه الهوى هي بمثابة مكبل للنمو والذي يعتبر محدد لتدفق FDI.

## 5. الخاتمة:

تعرضنا من خلال هذه الدراسة لقياس أثر اتفاق الشراكة الأورو-متوسطة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، وفي سياق تحقيق أهداف الدراسة قمنا بالاعتماد على أهم الطرق الإحصائية في التقدير معتمدين على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار منهج الحدود **Bounds test** للكشف عن أشعة التكامل المشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، حيث توصلنا إلى وجود علاقة توازنية متغيرات النموذج على المدى الطويل وذات دلالة معنوية، كما خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- توصلنا إلى أن المؤشر الأكثر استخدام في تفسير فعالية اتفاق الشراكة الأورو-متوسطة هو مؤشر الانفتاح التجاري OPEN.

- أفضت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير الانفتاح التجاري ومؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، غير أن هذه العلاقة عكسية.

- أعطى معامل التحديد قوة تفسيرية عالية جدا لكل من معامل الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم وسعر الصرف في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة 98%.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن أن ندرج مجموعة من الاقتراحات فيما يلي:  
- ضرورة إعادة تقييم اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعاني الكثير من الاختلالات التي تجعله غير قادر تماما على الاستفادة من مزايا الاتفاق.

-إنّ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بات مرهون بتحسين جاذبية المناخ الاستثماري محليا، ولذلك نقترح ضرورة اهتمام الدولة بنظهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية والرشوة والفساد الذي أضحى أولى العوائق التي تقف أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية.

## 6. قائمة المراجع:

Abdellaoui, o., & chahed, i. (2018). The impact of the Euro-Mediterranean partnership on the flow of foreign direct investment to Algeria for the period 1985-2015. *Annals of the University of Guelma for Social Sciences and Humanities* , Vol 11 ( N° 5), 208-228.

abderezzak, H., & Al-Jubouri, H. (2014). *The role of foreign direct investment in economic development* ( first edition ed.). Amman: Dar Al-Hamid for publication and distribution.

Abdessalem, a. q. (2013). *International business and investment economics*. Cairo: Modern Arab Bureau.

AL djabouri, c., & Redjal, e. s. (2014). Rehabilitation of the foreign direct investment climate as one of the requirements for economic take-off in Algeria. *Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences* (N° 14), 123.

BENSLIMENE, F. (2006). *The Euro-Mediterranean Partnership and its impact on the development of Mediterranean stock markets*. Papers.

bin Aish, A., & Al ghali, b. I. (2011). *The reality of foreign direct investment in reducing unemployment levels in Algeria. Intervention in an international forum on unemployment in Algeria*. Algeria: Mohamed Boudiaf University, entertaining.

Kaki, a. (2013). *Foreign direct investment and international competitiveness*. Lebanon: Hassan Modern Library.

Lasnouni, h., & Mimoune, i. (2018). Foreign direct investment « FDI » and Euro-Algerian partnership In light of the low oil prices. *Economic Construction Journal* , Vol 1 (N° 1), 37-51.

Moussaoui, t. a., & Nasser, n. (2020). The European Partnership Agreement's Consequences On Fdi Inflows To Algeria. *Al-Maqar Journal for Economic Studies* , Vol 4 (N° 2), 20-40.

Torre, A., & Kelly, M. (1992). *Regional trade arrangements*. WASHINGTON: IMF. DC.